AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel: +251 11-551 7700 Fax: +251 11-551 7844
website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية العشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2012

الأصل: إنجليزي

EX.CL/703 (XX)

تقرير المفوضية عن
المشروع التحضيري لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية

—

مختصرات واختصارات:

AFDB	**البنك الأفريقي للتنمية**
AIR	**المعهد الأفريقي للتحويلات المالية**
AUC	**مفوضية الاتحاد الأفريقي**
BETF	**صندوق الائتمان المنفذ من قبل البنك**
DSA	**إدارة الشؤون الاجتماعية**
EU	**الاتحاد الأوروبي**
GCC	**مجلس التعاون الخليجي**
GPs	**المبادئ العامة لخدمات التحويلات المالية**
IFAD	**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**
IOM	**المنظمة الدولية للهجرة**

تقرير مرحلي عن المشروع التحضيري لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية

الخلفية:

تُعَرف التحويلات المالية بأنها وصفها مدفوعات عابرة للحدود من شخص لشخص وذات قيمة منخفضة نسبياً ومرتبطة عموماً بالعمال المهاجرين. وقد وجدت التحويلات المالية منذ قرون، ولكنها حظيت بالاهتمام العالمي فقط على مدى العقدين الماضيين نظراً للمبالغ المالية القليلة نسبياً التي يتم إرسالها مع كل تحويل، والوضع الاجتماعي الهامشي في الغالب لكل من المرسل والمُستَقبِل. وتشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 30 مليون أفريقي يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، معظمهم في أوروبا، أمريكا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي بشبه الجزيرة العربية، مع هجرة الغالبية في الخمسين سنة الأخيرة. غير أنه، يوجد أيضاً عدد كبير من المهاجرين داخل القارة وهم أيضاً يقومون بإرسال التحويلات إلى أوطانهم.

وتشير التقديرات أيضاً أن المهاجرين يسهمون بنحو 40مليار دولار من التحويلات لعائلاتهم وذويهم في أوطانهم كل عام، مما يؤثر في ما يقرب من 25 مليون أسرة ويقلل إلى حد كبير من الفقر و يحفز للنمو. وفي الواقع، وبشكل متزايد هناك إقرار بإسهام التحويلات في صحة الاقتصاد الأفريقي، إلى جانب أهميتها الحيوية للعائلات التي تتسلمها.

وبتسخير التحويلات بشكل سليم، سيكون لها أثر هام في الإسراع بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية للقارة. وعلى عكس المساعدة الإنمائية، يتم إنفاق التحويلات مباشرة من قبل عائلات المهاجرين، مما يجعلها طريقة فاعلة لرفع مستوى الدخل العام ورفاهية الفقراء. وبعبارة أخرى، يتم توزيع التحويلات على أفراد لديهم الحق الكامل في تحديد كيفية استخدامها. كما يساعد توفر أموال التحويل بشكل مباشر جميع التجمعات في البلدان النامية حيث يتم إنفاق المال. وعليه، تساعد التحويلات المالية في تعزيز روح الديمقراطية المالية، بما أنها تمثل التدفق المالي في العالم النامي الذي قد يتعذر حصوله على الدعم نظراً للموقع أو الوضع الاجتماعي.

سيسهل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية استقطاب التحويلات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أقر إعلان أفريقيا- الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن الهجرة والتنمية في طرابلس عام 2006 (إعلان طرابلس) بفائدة الهجرة لكل من الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي، وأكد على الحاجة إلى البدء في برامج

من أجل تيسير التحويلات المالية بتكلفة سريعة ومنخفضة بهدف استقطاب التحويلات المالية من أجل التنمية. وقد تم تصوّر إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية ضمن إطار العمل الخاص بالهجرة، التنقل والتوظيف للشراكة بين الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي، وقد تضمنته خطة العمل الثانية 2011-2013. كما تمت إجازة خطة العمل من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي من خلال مقرره رقم Assembly/AU/Dec. 354 (XVI)

وقد انطلقت المرحلة التحضيرية لمشروع إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية في 8 يونيو 2010، بمنحة من المفوضية الأوربية بقيمة 1.676.271يورو (ما يعادل 2.4 مليون دولار أمريكي) إلى البنك الدولي من خلال اتفاق منحة صندوق الائتمان المنفذ من قبل البنك الموقع في ديسمبر 2009. وسيتم تنفيذ مشروع المرحلة التحضيرية من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي و البنك الدولي بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والبنك الأفريقي للتنمية . وسيتم الانتهاء من المشروع في أبريل 2012. وفي أقل من ستة شهور متبقية من المشروع، تم تقديم التقرير المرحلي متضمناً خارطة الطريق للبحث من قبل المجلس التنفيذي للحصول على مزيد من التوجيه بشأن هذا المشروع الهام.

مشروع المرحلة التحضيرية للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية

تتولى لجنتان الإشراف على مشروع المرحلة التحضيرية للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية وهما لجنتين- لجنة التوجيه واللجنة الفنية. يدير لجنة التوجيه-التي توفر الإرشاد الكامل للمشروع – الاتحاد الأفريقي وتتشكل من المفوضية الأوربية، المنظمة الدولية للهجرة و البنك الأفريقي للتنمية. ومن ناحية أخرى، توفر اللجنة الفنية منتدى مشاورات حول الموضوعات الفنية الخاصة بالمشروع. ويترأس اللجنة الفنية البنك الدولي إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، والمنظمة الدولية للهجرة وأعضاء المفوضية الأوربية. وتعد اللجنة الفنية تقاريرها إلى لجنة التوجيه كل ستة شهور حول وضعية تنفيذ المشروع.

وتركز المرحلة التحضيرية للمشروع-وهي مرحلة تشاورية وفنية- على المشاورات، البحث، بناء القدرات والتواصل. ووقد تم التأكيد بشدة على أهمية المشاورات التي سيتم العمل بها في إعداد مقرر الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية في وثيقة المشروع. وسيتم إجراء هذه المشاورات مع المدخلات الفنية ومدخلات بناء القدرات التي سيتم توفيرها من قبل البنك الدولي. وبناءاً عليه، تم إنشاء أمانة صغيرة في المقر الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لدعم وتسهيل العملية الاستشارية في إطار المشروع الذي ستضطلع به مفوضية الاتحاد الأفريقي مع توفير الدعم الفني والإداري للجنة التوجيه.

أهداف وأنشطة المشروع:

الأهداف الأساسية للمشروع هي:

- تسهيل العملية المؤدية إلى إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- تسهيل استثارة تفكير منظم ومعمق في كافة النواحي المتعلقة بالإنشاء المزمع للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في تسهيل العملية التي ستفضي إلى إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتسهيل التفكير المنظم والمعمق في كافة جوانب اقتراح إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية؛ و
- بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومرسلي التحويلات المالية ومُستَقبِلِيها وأصحاب المصلحة الآخرين بغية التأثير في التحويلات المالية.

تتضمن أنشطة المشروع ما يلي:

- توفير الدعم الفني للمؤسسات الحكومية (البنوك المركزية، الوزارات، المؤسسات المالية وغير المالية) لوضع الأطر التنظيمية المطلوبة؛
- تنظيم برامج التدريب وبناء القدرات للمؤسسات والمنظمات ذات الصلة (مثال: إدارات الخدمات الإحصائية الوطنية)
- دراسة تدفقات التحويلات المالية داخل أفريقيا؛
- إجراء بحوث خاصة بالسياسات، والحوار وتقاسم المعلومات حول كيفية مساهمة التحويلات المالية في تنمية البلدان الأفريقية؛
- إعداد خطط عمل تكنولوجية لأنظمة تسوية مدفوعات التحويلات المالية على الصعيد القطري؛
- إقامة شراكات بين البنوك المركزية الأفريقية والجهات القائمة بالتحويلات المالية والوكالات المراسلة غير المصرفية المناسبة من أجل تحسين العبور المالية؛
- نشر البيانات ونتائج البحوث؛ و
- إعداد التقارير السنوية وتنظيم مؤتمرات واجتماعات صناع السياسات.

سيكون للمشروع نتائج مباشرة على:

- تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية؛
- تحديد عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المختارة بالنسبة للبلدان المستقبلة للتحويلات المالية؛ زيادة الأثر الإنمائي للتحويلات المالية من خلال تطبيق السياسات الملائمة؛
- تحسين نشر البيانات حول رسوم التحويلات المالية في أهم الممرات وتخفيض تكاليف التحويلات المالية في عدد مختار من البلدان؛

سيكون للمشروع إسهامات غير مباشرة في:

(أ) تحسين الوصول إلى الأموال والخدمات والمنتجات المصرفية لمرسلي ومستقبلي التحويلات المالية

(ب)الأنظمة التنظيمية التي تحقق التوازن بين منع سوء الاستخدام المالي وتسهيل تدفق التحويلات المالية من خلال القنوات القائمة؛

(ج) تنفيذ قواعد السلوك الطوعية للقيام بتحويلات بقيم منصفة ؛ إعداد نظم وصكوك جديدة خاصة بالمهجر؛ (على سبيل المثال: سن قوانين جديدة بشأن التنظيم المصرفي لتوفير صكوك للمهجر، والحصول على القروض).

(د) إصدار سندات المهجر؛ وتأمين التحويلات المالية للوصول إلى القروض/ السلف التي تمنحها الأسواق المالية العالمية (كما هو الحال بالنسبة للبرازيل)؛ و

(هـ) إنشاء صندوق الاستثمار القائم على التحويلات المالية ووصول أصحاب المصلحة إليه، من جملة أمور أخرى.

تنفيذ المشروع:

يجري تنفيذ المشروع على نحو متواصل. وقد أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء (البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية، المفوضية الأوربية والمنظمة الدولية للهجرة) دراسات حول المؤسسات المالية وتدفق التحويلات إلى ومن أفريقيا، توفير الدعم الفني، (متضمناً التدريب وبناء القدرات للمنظمات المعنية- البنوك المركزية، الوزارات والمؤسسات المالية وغير المالية) إلى عدد من الدول الأعضاء من أجل

تحسين الإطار التنظيمي وسوق التحويلات المالية. وقد استفادت بالفعل ثماني دول مباشرة من المشروع لبناء قدراتها في مجال التحويلات. وعلى وجه الخصوص، شهد المشروع تنفيذ سلسلة من الأنشطة تتضمن:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات أسعار التحويلات الأفريقية من أجل توفير الشفافية في السوق. وقد تم البدء بالفعل في جمع قاعدة البيانات بشأن تكاليف التحويلات لـ **"إرسال المال أفريقيا"** عبر نطاق مؤقت http://sendmoneyafrica.worldbank.org في 30 يونيو 2011.

(ب) قيام بعثات تقييم بزيارة تنزانيا وملاوي حول وضعية تنفيذ المبادئ العامة لخدمات التحويلات المالية الدولية- أطر العمل القانونية والتنظيمية وهيكل السوق.

(ج) إعداد برنامج تدريب لمقدمي الخدمات البريدية في بينين، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر والسنغال من أجل ضمان التقارب في خدمات التحويلات المالية.

(د) تقديم مشروع المعهد الأفريقي للتحويلات المالية وتوعية المهجر في اجتماع الخبراء الفنيين للمهاجرين الأفريقيين، بريتوريا، جنوب أفريقيا، في 21-22 فبراير 2011؛

(هـ) مشاورات عبر الإنترنت (من 31 مارس 2011-15 يوليو 2011) حول كيفية إرسال واستخدام التحويلات المالية، التحديات، التكاليف والبدائل؛

(و) منتدي التشاور وتبادل الخبرات في أديس أبابا 7-8 يوليو 2011 الذي ناقش وتبادل الخبرات بشأن الأطر السياسية والتنظيمية في قطاع التحويلات، وقدم توصياته المُفضِية إلى خطة عمل ملموسة وخارطة طريق لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية.

الأنشطة المتبقية:

سيكون هناك ثلاثة جوانب رئيسية للتركيز عليها في فترة ما بين يوليو 2011 و أبريل 2012 عند الانتهاء من المشروع: (أ) التوصيات الواردة من منتدى التشاور لمفوضية الاتحاد الأفريقي في يوليو 7-8 2011؛ (ب) تكرار النماذج التي أطلقت في 2010-2011 والتي من أجلها تم التعهد بالالتزامات المالية؛ و (ج) الأنشطة التي تم تضمينها حالياً في وصف المشروع والتي لم يتم البدء في أي عمل بشأنها.

التوصيات من قبل منتدي التشاور لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وتتماهى جميع الأنشطة المخطط لها مع تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن المقرر القيام بالأنشطة التالية:

(1) إعداد تقرير نهائي بشأن دور، المعهد الأفريقي للتحويلات المالية وهيكله المؤسسي وأنشطته المؤسسية.
(2) مناقشات عبر الإنترنت. وستعد الشركة الاستشارية تقريراً نهائياً سيتم ترجمته وتوزيعه على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قبل الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي في أبريل 2012.
(3) دعم أمانة المعهد الأفريقي للتحويلات المالية في إعداد لجنة التوجيه والاجتماعات الوزارية في كل من مارس وأبريل 2012؛ و
(4) التوصيات الأخرى الجاري تنفيذها ضمن الإطار الزمني القصير المتاح.

تكرار النماذج التي أطلقت في 2010- 2011: ومن المقرر الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(1) ورشات عمل المشغل البريدي للاتحاد البريدي العالمي: تحسين الجودة الخاصة بورشات العمل بناءً على رد داكار، نموذج السنغال مع الدفع بها في جميع أنحاء القارة. وقد تم التخطيط مبدئياً في الوقت الحالي لإيصال ورش العمل إلى الخمس دول الإضافية وهي غانا، ليبيريا ، نيجيريا، تنزانيا وأوغندا.
(2) بالتنسيق بين الاتحاد البريدي العالمي و مقدمي الخدمات البريدية، سيتم إجراء عمليات تقييم للمخاطر لتوفير الإرشاد لمقدمي الخدمات البريدية وكيفية إدارة مخاطر تقديم خدمات التحويلات المالية على نحو تجريبي في خمس دول إضافية، وهي الجابون، غانا، كينيا ، ليبيريا ونيجيريا.
(3) تنفيذ المبادئ العامة لخدمات التحويلات المالية في أفريقيا، وبالإضافة إلى نموذجي تنزانيا وملاوي، سيتم توسيع البرنامج على نحو تجريبي في خمس دول وهي بينين، إثيوبيا، ليبيريا، موزمبيق وسيراليون.
(4) فهرس دراسات التحويلات المالية: تعد وثيقة حية وسيتم تحديثها في العام القادم. وترجمتها أيضا إلى الثلاث لغات الرسمية الأخرى لمفوضية الاتحاد الأفريقي (الفرنسية، العربية والبرتغالية).
(5) تم إطلاق قاعدة بيانات أسعار التحويلات المالية، تحت مسمى " إرسال المال- أفريقيا". وسيتم تحديث البيانات شهرياً حتى انتهاء المشروع في يونيو 2012.

أنشطة مدرجة في وصف المشروع ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء حيالها. ومن المزمع القيام بالأنشطة التالية:

(1) تقديم الدعم الفني للمؤسسات الحكومية من أجل وضع الأطر التنظيمية اللازمة.
(2) إجراء بحوث السياسات، الحوار وتبادل المعلومات حول كيفية إسهام التحويلات المالية في تنمية البلدان الأفريقية.
(3) إقامة شراكات بين النوك المركزية الأفريقية ومقدمي خدمات التحويلات المالية وكذلك الوكالات المراسلة غير المصرفية من أجل تحسين فرص الوصول إلى التمويل .
(4) نشر البيانات ونتائج البحوث

المرفقات:

(أ) مرفق التقرير المفصل بشأن تنفيذ المشروع (يونيو 2010- يونيو 2011) في المحلق 1.

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

EX.CL/706 (XX)
ANNEX.

المشروع التمهيدي للمعهد الأفريقي للتحويلات

التقرير المرحلي

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel: +251 11-551 7700 Fax: +251 11-551 7844
website: www. au.int

المشروع التمهيدي للمعهد الأفريقي للتحويلات

التقرير المرحلي

1 يونيو 2010 – 30 يونيو 2011

20 أكتوبر 2011

أديس أبابا

المختصرات

AACB	الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية
ADIF	صندوق الاستثمار للأفريقيين في المهجر
ADP	البرنامج الأفريقي للأفريقيين في المهجر
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
AFR	إقليم أفريقيا (نيابة رئاسة البنك الدولي)
AFTFP	إدارة إقليم أفريقيا للتمويل وتنمية القطاعين العام والخاص
AIR	المعهد الأفريقي للتحويلات
ARPD	قاعدة البيانات الأفريقية لأسعار التحويلات
ARI	معهد التحويلات الأفريقية
AU	الاتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
CIDO	مديرية المواطنين والأفريقيين في المهجر
CPSS	لجنة نظم الدفع والتسويات
DEC	اقتصاديات التنمية (نيابة رئاسة البنك الدولي)
EC	المفوضية الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
ECOWAS	المجموعةالاقتصادية لدول غرب أفريقيا
FAR	مستقبل التحويلات الأفريقية
GPs	المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية
HLF	المنتدى الرفيع المستوى
IFC	الشركة الدولية للتمويل
IFS	النظام الدولي للتمويل
IDF	صندوق التنمية المؤسسية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة

JSDF	الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية
MOU	مذكرة تفاهم
MRU	وحدة الهجرة والتحويلات
ODA	المساعدات الرسمية للتنمية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PE	الأسهم الخاصة
PSDG	مجموعة تطوير نظم الدفع والتسويات
RECs	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
RSP	موردي خدمات التحويلات
TTL	رئيس فريق العمل
UPU	الاتحاد العالمي للبريد
WB	البنك الدولي

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي.....
أ. الخلفية
إطلاق المشروع.....
علاقات العمل مع الشركاء.....
الاستفادة من خبرات وحدات البنك الدولي.....
ب. التقدم على مستوى الأهداف
الهدف 1: تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي....
الهدف 2: بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مرسلي التحويلات والمتلقين لها وأصحاب المصلحة الآخرين لزيادة حجم التحويلات.....
ج. التقدم على مستوى الأنشطة
النشاط 1: توفير المساعدة الفنية لمؤسسات الحكومة لتمكينها من إعداد الأطر التنظيمية اللازمة.....
النشاط 2: تنفيذ برامج تهدف إلى تدريب وبناء قدرات المؤسسات والمنظمات ذات الصلة...
النشاط 3: دراسة تدفقات التحويلات داخل أفريقيا
النشاط 4: إعداد بحوث سياسات، إجراء حوار وتقاسم المعلومات حول إسهام التحويلات في تنمية البلدان الأفريقية.....
النشاط 5: إعداد برامج مضمون وبرامج بتكنولوجية لنظم دفع وتسوية التحويلات القائمة على البلدان.....
النشاط 6: بناء شراكات بين البنوك المركزية الأفريقية وموردي خدمات التحويلات والوكالات غير البنكية ذات الصلة لتحسين الوصول المالي.....
النشاط 7: نشر البيانات ونتائج البحوث.....
النشاط 8: إنشاء صندوق استثمار قائم على التحويلات.....
النشاط 9: إعداد تقارير سنوية وتنظيم مؤتمرات واجتماعات لصانعي السياسات.....
النشاط 10: إدارة المشروع.....
د. التقدم على مستوى النتائج
النتائج المباشرة.....
المساهمات غير المباشرة في المشروع.....
هـ. نتائج تنفيذ الصندوق الائتماني.....
و. مجالات التركيز لاستكمال المشروع.....
ز. الاعتبارات بعد اكتمال المشروع.....

الموجز التنفيذي

1. حقق مشروع المعهد الأفريقي للتحويلات أداءً جيداً واتجاهات إيجابية على مستوى الأهداف والأنشطة والنتائج؛ فعلى مدى الاثنى عشر شهراً الأخيرة أثبت نجاحاً كبيراً في إرساء الأساس الذي يمكن من إحراز تقدم كبير في المستقبل. بيد، تجدر الإشارة إلى أن أنشطة المشروع الفعلية بدأت متأخرة نظراً لكون الأولوية قد أعطيت لبناء شراكات عمل قوية فيما بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة.

2. ولقد أحرز المشروع تقدماً جوهرياً على مستوى كل من هدفي تنمية المشروع؛ ففي حالة الهدف الأول، مثلاً، تم تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعد تقرير تمهيدي حول الهيكل التنظيمي للمعهد تم عرضه للمنقشة على المنتدى التشاوري الذي عقدته مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2011، توطئة لعرضه على وزراء الاتحاد الأفريقي في مارس – أبريل 2012، للاعتماد. وبالنسبة للهدف الثاني للمشروع، تم على سبيل المثال بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومرسلي التحويلات والمتلقين لها وأصحاب المصلحة الآخرين لتعظيم التحويلات لصالح التنمية. وفي التقدير أنه قد تم تحقيق حوالي 65% من الهدف المؤشر بعد عام واحد من التنفيذ (الفقرة 26).

3. فيما يتعلق بأنشطة المشروع، كان التركيز أساساً على تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال إنشاء نماذج رائدة يمكن بعد ذلك تكرارها على المستوى القاري. وننوه في هذا الصدد بأنه من الأعمال الرائدة التي تم تنفيذها بالفعل: إنشاء قاعدة بيانات أفريقية لأسعار التحويلات، إيفاد بعثتي تقييم لأسواق التحويلات إلى كل من تنزانيا وملاوي وتدريب العاملين في البريد في بنين ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر والسنغال والجابون. كما أعد المشروع "كتالوج" للدراسات والأنشطة في مجال التحويلات وتقريراً حول أفضل الممارسات لمعاهد التحويلات القائمة عبر أنحاء العالم. وهناك بعض أنشطة المشروع لم يشرع بعد في تنفيذها.

الخلفية والسياق

1. على مدى السنوات الأخيرة، تم التركيز بشدة من جانب البلدان والمانحيين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية على تنمية التحويلات من أجل التنمية في أفريقيا، من حيث الحجم/الكمية، وتعظيمها. ويعد المعهد الأفريقي للتحويلات الذي أنشأته مفوضية الاتحاد الأفريقي الأول من نوعه على مستوى العالم.

2. وعلى الرغم من قصص النجاح والدروس المستفادة في أمريكا اللاتينية وآسيا، لم يكن هناك سوى عدد ضئل من المبادرات الصغيرة في أفريقيا التي استهدفت تعزيز تأثير التحويلات من أجل التنمية. وقد اشار الإعلان المشترك لأفريقيا – الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية وإطار سياسات الهجرة لأفريقيا إلى أهمية التحويلات في التأثير إيجابياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد دعت خطة عمل قمة لشبونة لعام 2007 وشراكة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي، تحديداً، إلى تحقيق "المزيد من الخطوات نحو تسهيل التحويلات وبحيث تكون أكثر سلامة وسرعة وأقل تكلفة، بما في ذلك تلك التي تتجه نحو الاستثمار، وضمان إتاحة ما يلزم من بيانات وبحوث ومهارات للحكومات لتمكينها من تعزيز الحلول الابتكارية لتحويل الأموال". واستناداً إلى هذه الإعلانات الدولية والأولويات الأفريقية، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية والبنك الدولي، اتخذت قراراً بشأن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات داخل مقرها.

إطلاق المشروع

3. كجزء من شراكة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنقل والعمالة، التزمت المفوضية الأوروبية بأن توفر ما يزيد على 2 مليون يورو لمشروع المعهد الأفريقي للتحويلات وهو ما أتاحته من خلال "نداء من أجل مقترحات". وفي يناير 2008، خاطبت المفوضية الأوروبية رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الدولي، داعية البنك الدولي إلى التقدم باقتراح بشأن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات. وأخيراً، في يوليو 2008، تقدم إقليم أفريقيا، بمساهمات ومدخلات من مجموعة التنمية الاقتصادية والمنظمة الدولية للهجرة، بمقترح نهائي إلى المفوضية الأوروبية للتمويل. وفي أكتوبر 2008، ووفق على المقترح وقدمت المفوضية الأوروبية منحة للبنك الدولي بمبلغ 1676271 يورو لصالح المشروع.

4. تم توقيع اتفاق إداري أعده صندوق الائتمان في ديسمبر 2009. ونظراً للتأخير لآسباب إدارية وأخرى، لم يدشن المشروع إلا في يونيو 2010. وكجزء من عملية إطلاق المشروع، تم إنشاء لجنتين عقدت كل منهما أول اجتماع لها خلال الشهر التالي للإطلاق الفعلي للمشروع:

(أ) تم إنشاء لجنة توجيه برئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي تضم ممثلين عن البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة. عقدت اللجنة أول اجتماع لها في يونيو 2010، وتمثل دورها في توفير توجيه استراتيجي شامل للمشروع وتسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات.

(ب) تم إنشاء لجنة فنية برئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي تضم ممثلين عن البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة. عقدت اللجنة أول اجتماع لها في أكتوبر 2010، وتمثل دورها في توفير منبر للتشاور حول المسائل الفنية ذات الصلة بالمشروع.

5. كما تعين إنشاء أمانة مؤقتة لتنفيذ المشروع التمهيدي للمعهد الأفريقي للتحويلات الكائن في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي. إلا أن الأمانة المؤقتة لم تنشأ بعد بالكامل.
6. كان الاسم الأصلي للمعهد المقترح "معهد التحويلات الأفريقية"، إلا أنه تم تعديل هذا المسمى، بناء على طلب مفوضية الاتحاد الأفريقي وموافقة المفوضية الأوروبية والبنك الدولي، وأصبح "المعهد الأفريقي للتحويلات".

علاقات العمل مع الشركاء

7. شدد المشروع وركز بوجه خاص على تقاسم المعارف وبناء الشراكات فيما بين الشركاء الإنمائيين: مفوضية الاتحاد الأفريقي، البنك الدولي، المفوضية الأوروبية، البنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك مع المستفيدين الرئيسيين مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومرسلي ومتلقي التحويلات. ومبين أدناه وضع إطار الشراكات للمشروع.
8. **مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي:** تعد الشراكة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي عنصراً رئيسياً في عملية تحقيق الهدف الإنمائي الأول للمشروع. وخلال الأشهر الأولي التي أعقبت توقيع الاتفاق الإداري، عملت مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي معاً لتوضيح الأدوار والمسؤوليات ولتأكيد ملكية مفوضية الاتحاد الأفريقي للمشروع بالكامل. واليوم تبدو العلاقة والتعاون بين المؤسستين على درجة عالية من الامتياز والفعالية في مجال تنفيذ الأنشطة المتصلة بالهدف الأول للمشروع.
9. لقد أرست مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي شراكة حول الأفريقيين في المهجر منذ فترة زمنية بعيدة سبقت إطلاق مشروع المعهد الأفريقي للتحويلات. والواقع أن هذا المشروع لا ينظر إليه من جانب الشريكين على أنه مشروع منعزل وإنما كجزء من إطار تعاون أكثر شمولاً بين البنك الدولي ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الأفريقيين في المهجر والتحويلات. وفي عام 2008، التزم الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي بتعميق التعاون فيما بينهما في العديد من المجالات من خلال توقيع مذكرة تفاهم. وأحد المجالات الخمسة ذات الأولوية التي تم تحديدها مجالات للتعاون دلك الخاص بالعلاقات مع الأفريقيين في المهجر. ومنذ أن صار الأفريقيون في المهجر والتحويلات بمثابة

وجهين لعملة واحدة، أختيرت وحدة برنامج الأفريقيين في المهجر من قبل الإقليم الأفريقي للبنك الدولي لتولي قيادة إدارة الصندوق الائتماني المنفذ من قبل البنك لصالح المشروع، لتنسيق مدخلات ومساهمات البنك الدولي في تنفيذ المشروع والتعاون في هذا المسعى مع كل من المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة.

10. وخلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة، قام البنك الدولي بثلاث زيارات إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لإجراء مباحثات وجهاً لوجه. وفي يناير 2011، زار رئيس فريق العمل التابع للبنك الدولي أديس أبابا لمناقشة تنفيذ أنشطة محددة تم الاتفاق عليها خلال اجتماع اللجنة الفنية في نوفمبر 2011. وقد شملت هذه المناقشات، من بين جملة أمور أخرى، إجراء مناقشات عبر الإنترنت بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة حول إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات، الجدول الزمني للمشاروات/ورش العمل الفنية ومضمونها وإنشاء منتدى رفيع المستوى حول "الارتقاء بمستوى التحويلات" يتم عقده في موؤيشيوس في مارس 2011. وقد تم إرجاء عقد هذا المنتدى إلى أكتوبر 2011. ومن المقرر أن يتناول بالبحث والمناقشة ثلاثة مجالات رئيسية ذات صلة بالمشروع: اقتراح إنشاء صندوق استثمار للأفريقيين في المهجر، جلب العقول واستخدام الأفريقيين في المهجر للتكنولوجيات الافتراضية وأهمية إعداد تقارير دورية حول خطط الهجرة.

11. كما عمل فريق العمل على دعم وتيسير منتدى مفوضية الاتحاد الأفريقي للتشاور وتقاسم المعارف المعنقد في أديس أبابا يومي 7 و8 يوليو 2011. وكانت مفوضية الاتحاد الأفريقي قد خططت في البداية لعقد عدد من الاجتماعات التشاورية على المستوى الإقليمي الفرعي، ولكن خلال اجتماع يناير 2011 بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي تم التوصل إلى اتفاق مفاده الاكتفاء بعقد اجتماع تشاوري واحد من هذا النوع على المستوى القاري.

12. كما يعد إنشاء الأمانة المؤقتة داخل مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسهيل تنفيذ المشروع التمهيدي للمعهد الأفريقي للتحويلات بمثابة حلقة وصل أخرى مهمة فيما بين الشركاء. ويؤدي فريق العمل التابع للبنك للدولي مهمته في إطار من التعاون الوثيق مع الأمانة لتيسير العملية المؤدية إلى إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات (الهدف الإنمائي 1). في يناير 2011، أكد مدير الشؤون الاجتماعية في مفوضية الاتحاد الأفريقي أن المفوضية قامت بشغل ثلاث وظائف شاغرة، وهي تحديداً: رئيس الأمانة، خبير فني اقتصادي ومساعد إداري. وقد تم بالفعل تعيين المساعد الإداري بينما لم يستكمل بعد اختيار المرشحين لشغل المنصبين الأخريين.

13. **المفوضية الأوروبية:** لقد أسهم هذا المشروعات في تعميق العلاقات بين المفوضية الأوروبية والبنك الدولي حول موضوعات الأفريقيين في المهجر والهجرة والتحويلات. وعلى مدى السنوات الأخيرة، اتفق ممثلو المفوضية الأوروبية والبنك الدولي على تعديل الاتفاق الإداري وتوصلوا إلى "اتفاق جنتلمان". كما تم رسمياً تغيير اسم المشروع من مشروع معهد التحويلات الأفريقية إلى مشروع المعهد الأفريقي للتحويلات، وذلك من خلال رسائل متبادلة بين البنك الدولي والمفوضية الأوروبية بتاريخ 22 ديسمبر 2010 و11 فبراير 2011.

14. تم التوصل إلى "اتفاق جنتلمان" بين المفوضية الأوروبية والبنك الدولي حول النتائج المباشرة والمساهمات غير المباشرة التي يمكن نسبها للمشروع، وذلك من خلال رسائل متبادلة مؤرخة في 3 مارس 2011 و31 مارس 2011. ووفقاً لهذا الاتفاق هناك ثلاث نتائج مباشرة وخمس نتائج غير مباشرة من الممكن أن تعزى إلى المشروع. وتتمثل النتائج المباشرة في:

(1) إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات. تولي البنك الدولي مهمة تسهيل العملية.

(2) يتولى عدد منتقاه من الحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في البلدان المتلقية للتحويلات زيادة وتعزيز التأثير التنموي للتحويلات من خلال تطبيق السياسات الملائمة.

(3) تحسين نشر البيانات حول رسوم التحويلات التي يتم تحصيلها عند الممرات الرئيسية وخفض تكاليف عمليات التحويلات في عدد منتقى من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

تتمثل الإسهامات غير المباشرة في:

(1) تحسن الوصول المالي والمنتجات/الخدمات البنكية بالنسبة لمرسلي التحويلات ومتلقيها.

(2) إنشاء نظم رقابية تخقق التوازن بين منع التجاوزات المالية وتسهيل تدفقات التحويلات من خلال قنوات رسمية.

(3) تنفيذ مدونة سلوك طوعية توفر قيمة منصفة لعمليات التحويل.

(4) إصدار تسندات للأفريقيين في المهجر وتأمين التحويلات للوصول إلى الائتمان/ القروض من الأسواق المالية العالمية.

(5) إنشاء صندوق استثمار قائم على التحويلات يتاح لأصحاب المصلحة، من بين جملة عناصر اخرى، الوصول إليه.

15. وعلى الجانب التشغيلي، كانت العلاقات مع المفوضية الأوروبية ممتازة وارتكزت على التزام بناء بين رئيس فريق العمل ومدير مكتب المفوضية الأوروبية في بروكسل وممثل المفوضية الأوروبية لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويتم على نحو منتظم تبادل الأفكار والمشاورات والتحديث بين رئيس فريق العمل والمفوضية الأوروبية من خلال "مكالمات الكونفيرانسconference calls" والبريد الإلكتروني.

16. **المنظمة الدولية للهجرة:** قدمت المنظمة الدولية للهجرة مساهمات في المقترح الأولي إلى المفوضية الأوروبية، وصارت منذ ذلك الحين شريكاً قوياً في المشروع. وكان هناك بعض أوجه الخلط بشأن أدوار ومسؤوليات كل شريك في تنفيذ المشروع وأيضاً بشأن تحديد اي التكاليف يمكن تمويلها في إطار المشروع. في مارس 2011، تم تبادل رسائل بين البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة بشأن مقترح مقدم من المنظمة يتعلق بتنفيذ بعض أنشطة المشروع، مثل إجراء مناقشات عبر الإنترنت وعقد ورش عمل في أوروبا حول التحويلات. وقد تم توضيح مسؤوليات المنظمة الدولية للهجرة بخصوص المشروع كما تمت الإشارة إلى التكاليف المتوقعة وفقاً للاتفاق الإداري الموقع بين البنك والمفوضية الأوروبية. وتولد عن هذه المسألة بعض التوترات بين شركاء المشروع ولكن تم تسوية النقاط الخلافية بعد سلسلة من الاجتماعات. وعقدت مباحثات وجهاً لوجه مع ممثل المنظمة الدولية للهجرة في أديس أبابا والمستشار الرئيسي للمنظمة الدولية للهجرة في جنيف وأخيراً في واشنطن مع الخبير المتخصص في هجرة العمالة والتنمية. وفي جميع هذه الاجتماعات، أكد البنك الدولي مجدداً رغبته في تمويل التكاليف المتوقعة لتعزيز انخراط المنظمة الدولية للهجرة في المشروع. كما أشير إلى أنه إذا احتاجت المنظمة الدولية للهجرة الاستعانة بخبراء استشاريين بعقود قصيرة الأجل بشأن أنشطة محددة تتصل بالمشروع، فإن البنك الدولي سوف يوفر بالتأكيد التمويل اللازم في هذا الصدد في إطار الصندوق الائتماني المنفذ من قبل البنك الدولي.

17. **البنك الأفريقي للتنمية:** كانت العلاقات طيبة مع البنك الأفريقي للتنمية خلال السنة الأولى لتنفيذ المشروع. ولقد تأتى تحقيق تعاون بخصوص أنشطة محددة للمساعدة الفنية منذ أن أطلق البنك الأفريقي للتنمية مرفق التمويل للهجرة والتنمية والذي شمل العديد من المشاريع التي ركزت على التحويلات. وبطبيعة الحال، كان من شأن الأحداث التي شهدتها تونس في بداية العام الحالي أن قلصت مقدار التعاون العملي؛ فعلى سبيل المثال، كان فريق البعثات التابع للبنك الدولي قد خططت للقيام بزيارة لتونس في اول يناير 2011 ولكن تم إلغاؤها بسبب هذه الأحداث. ولقد استهدفت هذه الزيارة متابعة الأعمال التي اتفق على تنفيذها خلال اجتماعات اللجنة الفنية ولجنة

التوجيه في نوفمبر وديسمبر 2010. بل على نحو أكثر تحديداً، كان من المفروض أن تركز المحادثات على اقتراح عقد حلقة دراسية على مدى يومين حول تقاسم المعلومات وأفضل الممارسات العالمية لصالح مسؤولي الحكومات الأفريقية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بمتابعة وإدارة التحويلات.

الاستفادة من خبرات وحدات البنك الدولي

18. يتمتع البنك الدولي بخبرات فائقة في مجال التحويلات موزعة على العديد من الوحدات في مختلف الإدارات وأيضاً على مستوى نيابات الرئاسة؛ فعلى سبيل المثال، تتبع البحوث حول التحويلات وحدة الهجرة والتحويلات التابعة لنيابة الرئاسة لشؤون التنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بالمعارف الخاصة بجمع بيانات التحويلات فإنها تتبع مجموعة تطوير البيانات تحت رئاسة نيابة الرئاسة لشؤون التنمية الاقتصادية. أما الخبرة العالمية فيما يتعلق بالمساعدات الفنية في مجال البنية التحتية للسوق ونظم الدفع والإطار التنظيمي والقانوني والمنافسة فإنها تندرج تحت اختصاص مجموعة تطوير نظم الدفع التابعة لنيابة الرئاسة المختصة بالتمويل وتنمية القطاع الخاص. وهذه الخبرة العالمية منعكسة على المستوى الإقليمي من خلال إدارة التمويل وتنمية القطاع الخاص في إقليم أفريقيا. وتتعاون هذه الوحدات داخل إطار مجموعة العمل حول التحويلات العالمية والعديد من المبادرات الأخرى ذات الصلة بالتحويلات. ولقد استغرق فريق العمل العام الماضي بأكمله في العمل أولاً مع وحدة الهجرة والتحويلات ومجموعة تطوير نظم الدفع وإدارة التمويل وتنمية القطاع الخاص لإقليم أفريقيا إلى جانب تنسيق المدخلات المقدمة من هذه الوحدات لصالح المشروع. ولم يتم بعد إرساء اتصالات مع مجموعة تطوير البيانات ولكن تنشط الجهود حالياً نحو تحقيق ذلك من أجل تعاون مستقبلي حول جمع البيانات.
19. أعدّت وحدة الهجرة والتحويلات التقارير الرائدة حول "الارتقاء بمستوى التحويلات من أجل أفريقيا"، "الأفريقيون في المهجر" و"أسواق التحويلات في أفريقيا". والوقع أنه حتى إذا كانت هذه التقارير لم تمول بواسطة الصندوق الائتماني إلا أنها بالفعل ذات صلة بالمشروع. كما تدعم وحدة الهجرة والتحويلات عملية إعداد "كتالوج" للتقارير حول الدراسات المعدة عن التحويلات كما شاركت في الجلسة النقاشية عبر الإنترنت حول التحويلات والتي استضافها البنك الدولي في 1 يونيو 2011.
20. تعاونت إدارة التمويل وتنمية القطاع الخاص لإقليم أفريقيا في إعداد الكتالوج الخاص بالدراسات حول التحويلات في أفريقيا. كما استكشف فريق العمل طرق التعاون وإدماج عمل هذه الإدارة حول

مستقبل التحويلات الأفريقية في المشروع. ولا تزال هذه المناقشات مستمرة، خاصة وأنها تتصل بالعمل في مجال التحويلات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

21. تم إنشاء شراكة تعاون راسخة مع مجموعة تطوير نظم الدفع التي تقدم خبرتها الفنية في ثلاث من أنشطة المشروع: قاعدة البيانات الأفريقية لأسعار التحويلات، تنفيذ المبادئ العامة الدولية لخدمات التحويلات في أفريقيا وكذلك تدريب العاملين في البريد، من خلال الاتحاد العالمي للبريد، لزيادة خدمات التحويلات المتاحة في المجتمعات منخفضة الدخل في أفريقيا.

ب. التقدم المحرز على مستوى الأهداف

22. الهدف 1: تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي. يتمثل المؤشر الرئيسي في كون الهيكل التنظيمي قد اعتمد من قبل الاتحاد الأفريقي. والمفترض ضمناً أن الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لديها الرغبة السياسية في إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات. ولا جدال في أن إنشاء مؤسسة جديدة لا يعد مهمة سهلة ويتطلب تأكيد أصحاب المصلحة الرئيسيين ملكيتهم للمشروع. ومن ثم، يكون النهج المتفق عليه لتحقيق هذا الهدف كالآتي: (أ) تكون مفوضية الاتحاد الأفريقي مختصة بالمشاورات المتصلة بالمشروع قبل إنشاء المعهد مع نطاق عريض من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء ومرسلي التحويلات ومتلقيها، العاملون في مجال تحويل الأموال، البنوك، القطاع الخاص....ألخ و(ب) يساعد البنك الدولي مفوضية الاتحاد الأفريقي في تسهيل تنفيذ الأنشطة المتفق عليها.

23. تحقيقاً لهذا الهدف، تم تنفيذ ثلاثة أنشطة محددة على النحو التالي:

الهدف 1: مشاورات عبر الإنترنت. أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي مشاورات ومناقشات عبر الشبكة المعلوماتية (من خلال عقد أبرم مع إحدى الشركات الإعلامية المحلية) مع الممارسين الإنمائيين والجمهور (مرسلو التحويلات ومتلقوها) باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية. وقد استهدفت هذه المناقشات جمع وجهات النظر حول إنشاء المعهد وهيكله ووظائفه.

الهدف 2: دراسات حول أفضل الممارسات: عين البنك الدولي خبيراً في التحويلات والتنمية لإعداد تقرير حول أفضل الممارسات والتقدم بمقترحات حول الدور الممكن للمعهد الأفريقي للتحويلات وإطاره المؤسسي وما يستطيع أن يمارسة من أنشطة بمجرد الانتهاء من إنشائه. وقد أعدت الدراسة تحت إشراف كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي. أفادت هذه الدراسة كأساس للمناقشات خلال منتدى أديس ابابا المنعقد يومي 7 و8 يوليو 2011، وسيتم تحديثها استناداً إلى التعذية الاسترجاعية التي تم الحصول عليها خلال المنتدى.

الهدف 3: منتدى أديس أبابا: عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي منتدى التشاور وتقاسم التجارب حول الارتقاء بمستوى التحويلات من أجل التنمية يومي 7 و8 يوليو 2011، (منتدى أديس أبابا) وقد حضره ممثلون عن 27 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي إلى جانب عدد من أصحاب المصلحة الآخرين. وقد غطى التقرير النهائي الصادر عن المنتدى توصيات حول الإطار المؤسسي المقترح وأنشطة المعهد الأفريقي للتحويلات، ومن المقرر عرض التقرير على الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي المقرر عقده في مارس – أبريل 2012 للاعتماد.

24. تبشر ملكية مفوضية الاتحاد الأفريقي للمشروع بالنجاح في تحقيق هذا الهدف. وقد تم تشكيل فريق من مختلف الإدارات لخدمة الأمانة المؤقتة وتوجيه المشروع داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي. وضم الفريق أعضاء من مديريات وإدارات الشؤون الاقتصادية، البنية التحتية، المواطنين والأفريقيون في المهجر، التخطيط الاستراتيجي والمعلومات والاتصالات، وعهد بقيادة الفريق إلى إدارة الشؤون الاجتماعية. وتتعاون هذه الإدارات في مسعى إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات داخل مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي.

25. **الهدف 2: بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومرسلي التحويلات ومتلقيها وأصحاب المصلحة الآخرين للارتقاء بمستوى التحويلات.** يتمثل المؤشر الرئيسي في أن اثنتي عشرة دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قامت بدعم قدراتها وهي بصدد تحسين أسواقها الوطنية الخاصة بالتحويلات. ويكرس المشروع اهتماماً شديداً لبناء القدرات اتساقاً مع الحلقة الدراسية رفيعة المستوى التي نظمها المعهد الأفريقي المشترك في كيبتاون عام 2008، وهي الحلقة الدراسية التي شارك فيها لفيف من كبار الممثلين عن 20 دولة أفريقية والذين أعربوا عن اهتمامهم بدعم القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة وأدوات تشغيلية تكفل استخدام التحويلات كأداة تنموية للتخفيف من حدة الفقر.

26. فيما يتعلق بهذا الهدف تحديداً، نفذ فريق العمل سلسلة من الأنشطة شملت: إنشاء قاعدة البيانات الأفريقية لأسعار التحويلات لتوفير الشفافية في الأسواق، إيفاد بعثات إلى تنزانيا وملاوي لتقييم الوضع بالنسبة لتنفيذ الأطر التنظيمية والقانونية وهيكل السوق ووضع برنامج تدريبي للعاملين في البريد في بنين ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر والسنغال لتوفير خدمات التحويلات عن قرب. هناك ثمان (8) دول استفادت بالفعل من المشروع في بناء قدراتها في مجال التحويلات. ومقارنة بمؤشر 12 دولة، نجد أنه بعد عام واحد من العمل الفعلي حقق المشروع 65% من غايته.

27. بيد، أنه تيجدر التنبيه في هذا المقام إلى أنه خلال مرحلة التنفيذ يكون من الأهمية القصوى أن يفهم المستفيدون والنظراء الرئيسيون أهمية أنشطة المشروع وأن يوفروا كافة المعلومات الممكنة. وعلى الرغم مما ابدته السلطات من تعاون مع خبراء المشروع، فإن الحكومات التي تلقت مساعدات فنية لتشخيص وتقييم أسواق التحويلات لديها لم تملك التقييمات بالكامل. وهنا نكون بصدد مسألة لا بد من تناولها والتصدي لها. كما يجب إنشاء آلية تشارك فيها البنوك المركزية بغية زيادة اهتمام وتأييد السلطات المالية المشاركة والبنوك المركزية ووزارات المالية. وعلى الجانب الإيجابي، نجد أن الدول الست المنتمية إلى إقليم غرب أفريقيا والمنخرطة في تدريب العاملين في البريد، قد أاثبتت اهتماماً كبيراً حيال هدف بناء القدرات وهي تولي عناية فائقة حيال التدريب الذي يوفره المشروع.

28. سوف يتناول فريق العمل مسألة تعاون السلطات المالية من خلال إنشاء آليات تعاون مع المؤسسات التي تتمتع بقدرة معنوية عالية على الإقناع في التعامل مع البنوك المركزية، مثل الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية.

ج. التقدم المحرز على مستوى الأنشطة

29. **النشاط 1: توفير المساعدة الفنية للمؤسسات الحكومية (البنوك المركزية، الوزارات، المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية) لإعداد الأطر التنظيمية اللازمة:** لم يكن هناك نشاط واضح للمشروع يمكن الإبلاغ عنه. ومع ذلك، فإن تقييم الأطر القانونية والتنظيمية وهياكل السوق في تنزانيا يحتوي على مكون مهم وواف عن الإطار القانوني والتنظيمي للتحويلات. وتضمن التقرير السري توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل موجهة إلى السلطات المختصة بتنظيم السوق والإشراف عليها. والواقع أن هذه التوصيات إذا ما نفذت سوف تحسن عموم الأطر التنظيمية. واستكمالاً لمهام البعثة، اقترح فريق العمل على الدولتين مساعدة فنية في مراجعة مشروعات التشريعات الحالية المتصلة بمجال نظم الدفع والتحويلات.

30. **النشاط 2: تنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات لصالح المؤسسات والمؤسسات المعنية:** يتمثل النشاط الرئيسي المنفذ في هذا المجال في تدريب العاملين في البريد في كل من بنين وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر والسنغال. ولقد نظر منذ أمد بعيد إلى العاملين في مجال البريد على أنهم عنصر رئيسي في عملية إنشاء أسواق فعالة للتحويلات بما أن لهم وجود نموذجي في مجالات لا تصل إليها فروع البنك كما أنهم يتحلون بقدرات تشغيل تتسق تماماً مع خدمات تحويل الأموال. وفي استطاعة العاملين في البريد الاضطلاع بدور رئيسي في زيادة القدرة التنافسية لأسواق التحويلات

وما يترتب على ذلك من انخفاض الأسعار، خاصة على مستوى الأسواق ذات الأسعار المقارنة العالية في أفريقيا.

31. أبدى العاملون في البريد في غرب أفريقيا حرصاً شديداً على المشاركة في خدمات التحويلات للنظام المالي الدولي للاتحاد العالمي للبريد. ولكنهم يفتقرون إلى التجارب والموارد اللازمة لإعداد الإطار التشغيلي والقانوني والفني المطلوب. كما يفتقر الاتحاد العالمي للبريد للموارد اللازمة لتدريب للعاملين في مجال البريد في إقليم غرب أفريقيا، ومن ثم فقد التمس المساعدة الفنية من المشروع وخبراء البنك الدولي المشاركين فيه. والواقع أنه بالنسبة للكثيرين من العاملين في البريد تعد خدمات التحويلات خدمة جديدة تماماً. وتوفير خدمات تحويل الأموال هو مطلب تشغيلي محفوف بالمخاطر كما أن هناك أعمالاً مثل أعمال التحويل لابد من إنجازها في حينها ويتم دفعها نقداً وبالتالي فهي تعد فرصة ضيقة أمام إمكانية الرجوع إلى المحوّل. ويستلزم الأمر أيضاً تطوير البنية التحتية الفنية لخدمات التحويلات، بما في ذلك إجراءات إدارة المخاطر والامتثال، وتدريب العاملين. كما يجب على العاملين في البريد إعداد برنامج تسويق لتعزيز التحويلات والخدمات الأخرى، لا سيما المدخرات ومنتجات الودائع الأخرى.

32. حتى 30 يونيو 2011، كان قد تم عقد ورشتي عمل في داكار، السنغال. وقد نظمت ورشة العمل حول عمليات التحويلات وورشة العمل حول الدمج المالي بالتعاون مع الاتحاد العالمي للبريد ومكاتب البريد في بنين ومالي موموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر والسنغال والجابون، وبلغ إجمالي الحضور في الحدثين 22 مشاركاً. وكان الهدف من عقد ورشتي العمل دعم العاملين في البريد عبر بلدان إقليم غرب أفريقيا من خلال تحسين وتوسيع نطاق أنشطتهم في مجال التحويلات وإدراج خدمات مالية جديدة ذات قيمة مضافة لصالح المهاجرين وأسرهم. ويتلخص الحصاد الرئيسي الذي جناه المشاركون في ورشتى العمل في الآتي:

(1) *ورشة العمل حول عمليات التحويلات:* من أجل تحسين عمليات خدمة التحويلات البريدية في الإقليم الفرعي، سوف يتم إنشاء وحدة إقليمية لتنسيق العمليات. كما تحتاج الاتصالات فيما بين الفاعلين الشركاء إلى تحسين إلى جانب تحديد واضح للأدوار والاتصالات.

(2) *ورشة العمل حول الدمج المالي:* يستلزم الأمر بذل جهود خارجية لتعزيز خدمات التحويلات البريدية لزيادة الاعتراف بالعلامة المميزة وتقديرها. ويمكن دعم مثل هذه الجهود من خلال تخصيص المزيد من الموارد المالية وتصميم حملات إقليمية مشتركة. وقد اعترف بالبيع المختلط كحل جيد لتوسيع قاعدة المستهلكين وكسب ولاء المستهلك. إلا أن العاملين

يشعرون بأنهم غير مؤهلين لتصميم مثل هذه المنتجات وأعربوا عن رغبتهم في تعزيز الدعم المؤسسي بما يمكّن من تصميم المنتجات وتوسيع نطاق التعليم المالي للمستهلكين وتعزيز أيضاً الدمج المالي للفقراء من سكان الريف.

33. لقد أثبتت الحدثان نجاحاً ليس فقط في تدريب العاملين بمكاتب البريد للبلدان المحددة، وإنما أيضاً كمشروع رائد لاختبار وتحسين منهجية وطرق التدريب من خلال النهوض بهذه النمط التدريبي ونقله إلى أقاليم أخرى، تحديداً شرق أفريقيا والدول الأنجلوفونية في غرب أفريقيا. من المتوقع أن ينشط الاتحاد العالمي للبريد في تمكين العاملين في البريد من دخول سوق التحويلات وتقديم خدمات التحويل في المناطق الريفية التي لم يكن متاح فيها مثل هذه الخدمات من قبل. وهو ما سيزيد من فعالية عملية تلقي التحويلات ويجعلها أقل تكلفة، بما يوفر عليهم الوقت والمال ويمكنهم من الانتفال إلى مدينة أخرى شريطة أن تكون مدفوعات التحويلات متاحة فيها على نحو آخر. كما سيكون في استطاعة العاملين في البريد، حيثما يكون ذلك متاحاً لهم قانوناً، توفير خدمات مالية إضافية مثل حسابات الإدخار، بما يسمح بإدماج الفقراء والأسر الريفية في الخدمات المالية ويزودهم بالقدرة على الشروع في التخطيط المالي والعمل نحو زيادة الأمن الاجتماعي.

34. **النشاط 3: دراسة تدفقات التحويلات داخل أفريقيا:** في إطار المشروع، ينفذ البنك الدولي نشاطين في هذا المجال: تدشين قاعدة البيانات الأفريقية لإرسال الأموال واستكمال كتالوج الدراسات حول التحويلات المعدة بواسطة البنك الدولي وأصحاب مصلحة آخرين.

35. **التشاط الفرعي 1: قاعدة البيانات الأفريقية لأسعار التحويلات 4:** يتمثل الهدف من إنشاء قاعدة البيانات في زيادة الشفافية على صعيد أسواق التخويلات وتزويد المهاجرين بمعلومات كاملة يعول عليها عن كافة مكونات عمليات التحويلات. ولا جدال في أن الشفافية في أسواق التحويلات تعد عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة للمستهلكين حيث أنها تمكنهم من اتخاذ قرارات واعية ومطلعة فيما يتعلق مثلاً بأي الخدمات يفضل استخدامها، كما أنها مهمة أيضاً بالنسبة لأسواق التحويلات حيث تسهم في جعلها أكثر فعالية. ونشير في هذا الخصوص إلى أن العاملين الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً على تكلفة التحويلات هما: (أ) الرسوم التي يتم تحصيلها عند أي مرحلة للعملية و(ب) سعر الصرف المستخدم لتحويل العملة المحلية إلى عملة دولة المقصد. ومن ثم، لا بد وأن تكون هذه العناصر متاحة بوضوح للمستهلكين حيث غالباً ما تكون غير متوفرة وبالتالي يكون من الصعب على المستهلكين (مرسلو التتحويلات ومتلقوها) حساب أموالهم ومستحقاتهم نظراً لتدني مستوى شفافية المعلومات التي يوفرها موردو خدمة التحويلات. أاضف إلى ذلك، أنه من شأن قاعدة

البيانات رفع مستوى التنافسية فيما بين الفاعلين في السوق، وفقاً لما أثبته التراجع المتواصل للتكلفة الناتج عن تشغيل قواعد بيانات وطنية وإقليمية أخرى.

36. لعل من الوسائل الأكثر فعالية لتحسين شفافية أسواق التحويلات إنشاء قواعد بيانات إعلانية متاحة تتضمن معلومات مفصلة عن تكلفة التحويل من خلال ممرات خاصة. وفي هذا الصدد، فإن الجداول المقارنة للأسعار تمكن المحولين، من خلال نظرة سريعة، من تقدير قيمة ما سوف يتلقاه المرسل إليهم هذه التحويلات، مع الأخذ في الحسبان العمولة وسعر الصرف المطبق. وهناك حاجة قصوى لإنشاء قاعدة بيانات إقليمية لأفريقيا لتغطية الممرات القارية البينية الكبرى. ويبين إنشاء أحدث قاعدة بيانات عالمية حول اسعار التحويلات *أن الممرات الموجودة في أفريقيا تعد من أعلى الممرات تكلفة على مستوى العالم*. وحالياً، لا توجد معلومات عن معظم الممرات الأفريقية البينية وقد يكون نقص المعلومات أحد العوامل المفسرة للتكافة الباهظة للتحويلات بما أن المستهلك ليست له دراية عن أي بديل آخر.

37. وعلى اعتبار أنها مشروع رائد، سوف يبدأ تشغيل قاعدة البيانات بتغطية 50 ممراً منتقاه، تعد من أهم الممرات من حيث الحجم وتطوير السوق ومواءمة السياسات. وفى 30 يونيو 2011، بدأت بالفعل عملية جمع المعلومات عن تكاليف التحويلات لتحميلها على قاعدة البيانات الأفريقية لإرسال الأموال. وتم تأمين اسم مؤقت للمجال http://sendmoneyafrica.worldbank.org وادخرت اسماء اخرى لحين انتقال ملكية قاعدة البيانات إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد تم نشر المعلومات عبر الإنترنت في يوليو 2011 وشملت 50 ممراً مبينة في الجدول التالي.

البلدان المرسلة	البلدان المتلقية
بلجيكا	جمهورية الكونغو الديمقراطية، المغرب
كندا	غانا، كينيا، زيمبابوي
فرنسا	الجزائر، المغرب، كوت ديفوار، مالي، السنغال وتونس
ألمانيا	غانا، المغرب، نيجيريا
السنغال	مالي
إيطاليا	إثيوبيا، المغرب، نيجيريا والسنغال
كينيا	أوغندا، رواندا
هولندا	غانا، المعرب ونيجيريا

جنوب أفريقيا	أنجولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزمبيق، سوازيلاند، زامبيا وزيمبابوي
أسبانيا	المملكة المغربية
المملكة السعودية	مصر
تنزانيا	كينيا
دولة الإمارات المتحدة	مصر
المملكة المتحدة	غانا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، تنزانيا وزيمبابوي
الولايات المتحدة الأمريكية	الرأس الأخضر، إثيوبيا، غانا ونيجيريا

38. **النشاط الفرعي 2: كتالوج الدراسات والمساعدات الفنية المعدة بواسطة البنك الدولي ووكالات التنمية والحكومات في أفريقيا.** "التحويلات في أفريقيا: كتالوج للدراسات والمساعدات الفنية"، هو عبارة عن مجلة تستعرض العمل في مجال تكاليف واتجاهات التحويلات، نطاق وأهمية التحويلات في أفريقيا، الأسواق المالية والبنية التحتية التي تتسبب في زيادة التكاليف، تأثير التكنولوجيا الجديدة على التحويلات، الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم تدفقات التحويلات وتأثير التحويلات على الأسر والسياسات الوطنية.

39. أعدت هذه المجلة للتعريف بأنشطة المعهد الأفريقي للتحويلات. وشملت الطرق المستخدمة المراجعات المكتبية للتقارير، أوراق السياسات، المطبوعات البحثية، وثائق المشروع والكتبات الأكاديمية حول التحويلات في أفريقيا. وتعبر هذه المجلة وثيقة "حيوية" وسيتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية وهي تعكس الأنشطة والاتجاهات الجالية وتتابع أي مطبوعات أو تقارير جديدة حول التحويلات في أفريقيا. وهذه الوثيقة وهي تقدم خلفية عن أنشطة البنك الدولي والشركاء الإنمائيين الآخرين في مجال التحويلات في أفريقيا، إنما تهدف إلى تفادي أوجه الازدواجية والإسهام في تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات. في يونيو 2011 صدرت المجلة باللغة الإنجليزية (مارس 2011) وسوف تترجم إلى الفرنسية والعربية والبرتغالية خلال الأشهر التالية.

40. **النشاط 4: تنفيذ سياسة بحثية ونسج حوار وتقاسم المعلومات حول الكيفية التي يمكن بواسطتها أن تسهم التحويلات في تنمية البلدان الأفريقية:** *لم يتم تنفيذ أي نشاط* محدد. ومع ذلك تجدر

الإشارة إلى أن برنامج الأفريقيين في المهجر الذي يدار المشروع في إطاره أرسى حواراً مع ما يزيد على 25 بلداً أفريقياً. وتغطي جميع هذه الالتزامات والمشاركات صياغة وتنفيذ سياسات لتوفير البيئة التمكينية لإشراك الأفريقيين في المهجر في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مسائل المالية، بما في ذلك كيفية تحقيق فهم أفضل لتدفقات التحويلات والعمل على خفض تكلفتها وكيفية زيادة التحويلات لصالح التنمية، تنمية رأس المال البشري: كيف تستطيع البلدان عكس اتجاه استنزاف العقول نحو جلب العقول والاشتراك مع شبكات الأفريقيين المهنيين في المهجر والاتحادات والجمعيات المحلية في تحقيق التنمية علة المستوى المجتمعي. وأجرى حوار مع البلدان التالية من خلال منحة صندوق التنمية المؤسسية التابع للبنك الدولي والصندوق الياباني للتنمية والاتحادالدولي للتنمية إلى: بوركينا فاسو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، كينيا، ملاوي، مالي، نيجيريا، ليبريا، سيراليون، تنزانيا وأوغندا. وتتصدى جميع هذه التدخلات بشكل ما لمسائل البيئة التمكينية والسياسات المتصلة بالإطار التنظيمي فيما يتعلق بتدفقات وتكاليف التحويلات وتعد بمثابة الخطوة الأولى في إرساء حوار حول كيف يمكن أن تساهم التحويلات في تنمية أفريقيا.

41. **النشاط 5: إعداد المضمون والبرامج التكنولوجية لنظم الدفع والتسويات القطرية الخاصة بالتحويلات:** تمثل النشاط الرئيسي في بدء برنامج حول تنفيذ المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية في أفريقيا. وقد نشر البنك الدولي ولجنة نظم الدفع والتسويات التابعة للبنك والمختصة بالتسويات الدولية المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية عام 2007. وتهدف خدمات التحويلات الدولية مساعدة البلدان في تحسين أسواق التخويلات لديها من خلال تحسين جوانب مهمة تؤثر على فعالية تحويل الأموال وفعالية التكلفة عبر الحدود (الشفافية وحماية المستهلك، البنية التحتية لنظم الدفع، الإطار القانوني والتنظيمي، شروط السوق التنافسية والحوكمة وإدارة المخاطر).

42. الهدف الأول لهذا النشاط هو مساندة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتمكينها من تحسين أسواقها الوطنية الخاصة بالتحويلات من خلال إجراء تقييمات لبلدان منتقاه وتوفير النصائح على صعيد السياسات والمساعدة الفنية على أساس المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية. في 30 يونيو 2011 زار فريق دولي كل من تنزانيا وملاوي بغرض إمداد السلطات في الدولتين بمراجعة لسوق التحويلات على أساس المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية للجنة نظم الدفع والتسويات – البنك الدولي، وبحيث يتم على هذا الأساس تحديد الأعمال والإجراءات الممكنة لتحسين تطبيق هذه المبادئ في تنزانيا وملاوي. وقد أتيحت الفرصة للفريق الدولي لإجراء مناقشات مفتوحة مع العديد من المؤسسات في كل من البلدين بما مكنه من جمع آراء ووجهات نظر تعبر عن مختلف أصحاب

المصلحة بخصوص الوضع الحالي لأسواق التحويلات والإصلاحات الجارية. وقد عرضت التقارير القطرية الفردية نتائج التحليل استناداً إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات، كما شملت بعض الملاحظات التي يمكن أن تفيد كأساس لبدء مناقشات حول تحسين السوق وتطوراتها المستقبلية من أجل توفير خدمات التحويلات في ملاوي. كما حددت التقارير بعض الإجراءات والأعمال الرئيسية التي من شأنها أن تفضي إلى خفض تكلفة تحويل الأموال من وإلى ملاوي وتنزانيا. وبصفة عامة، فإن مثل هذه الإجراءات سوف تسفر عن تمكين البلدين من تقديم خدمات أكثر سلامة وفعالية في مجال التحويلات من خلال تعزيز سوق سليمة يمكن الطعن فيها تتصف بالشفافية ويمكن الوصول إليها. وقد تم التخطيط لتنفيذ زيارات لفريق التقييم إلى خمسة (5) بلدان أخرى خلال السنة المالية القادمة.

43. **النشاط 6: إقامة شراكات بين البنوك المركزية الأفريقية وموردي خدمة التحويلات والوكالات غير البنكية ذات الصلة لتحسين الوصول المالي.** *لم ينفذ اي نشاط في هذا المجال.* يسعى فريق العمل إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية لتنظيم دورات تدريبية وإنشاء شراكات يشارك فيها العاملون في البنوك المركزية وموردو خدمات التحويلات.

44. **النشاط 7: نشر البيانات ونتائج البحوث.** أحرز المشروع قدراً من التقدم على صعيد هذا النشاط. والواقع أن معظم البحوث أعدت بهدف العرض على المنتدى التشاوري لمفوضية الاتحاد ألأفريقي المنعقد في أديس أبابا في يوليو الماضي. ولقد عزز المشروع نشر وثائق العمل بترجمتها إلى اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي. كما أنشاء المشروع خط يربطه بالموقع الإليكتروني للبرنامج الأفريقي للأفريقيين في المهجر. وتم توزيع دراسة "أفضل الممارسات" حول الهيكل التنظيمي للمعهد الأفريقي للتحويلات وكذلك كتالوج الدراسات على المشاركين في المنتدى الاستشاري لمفوضية الاتحاد الأفريقي الذي حضره ممثلون عن البلدان الأفريقية والكثيرون من أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية.

45. كما قام كل من إقليم أفريقيا في البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية بتمويل سلسلة من التقارير تم نشرها مؤخراً. وفي هذا الصدد، تم نشر التقرير الرائد المعنون: "فعالية الهجرة في أفريقيا: التحويلات، المهارات والاستثمارات" في مارس 2011، وهو يمثل مصدر معلومات مهم إلى جانب وثيقة "الأفريقيون في المهجر من أجل التنمية في أفريقيا". وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثائق لم تمول في إطار المشروع وإنما هي تتصل على نحو وثيق بالمعهد الأفريقي للتحويلات وسوف توفر قاعدة معرفية أولية للمشروع. أحيط المشاركون في المنتدى التشاوري في أديس أبابا علماً بهذه التقارير وتم

تعريفهم بخط الربط المعلوماتي الذي يتيح لهم تحميل هذه الوثاق من على شبكة الإنترنت خلال الحدث وبعده. كما حصلوا على نسخة من الموجز التنفيذي للمبادئ العامة للبنك الدولي – لجنة نظم الدفع والتسويات بشأن خدمات التحويلات الدولية.

46. **النشاط 8: إنشاء صندوق للاستثمارات قائم على التحويلات يستطيع أصحاب المصلحة الوصول إليه.** عمل فريق العمل مع الاتحاد المالي الدولي في تقييم مدى إمكانية إنشاء صندوق استثمار قائم على التحويلات يطلق عليه مسمى "صندوق الاستثمار الأفريقي للأفريقيين في المهجر" ويهدف إلى تعبئة الموارد المالية للأفريقيين في المهجر داخل قاطرة السهم الخاصة لتلبية الاحتياجات التنموية الحيوية في القارة. ويسعى هذا الصندوق إلى تحقيق عائدات لصالح تنافسية مستثمريه مع صناديق الأسهم الخاصة بصفة عامة. ويركز نهج صندوق الاستثمار الأفريقي للأفريقيين في المهجر على تعبئة أموال الأفريقيين في المهجر لاستثمارها في الفرص المتاحة امام القطاع الخاص (بما في ذلك شراكات القطاعين العام والخاص) من خلال قاطرة استثمار الأسهم الخاصة، وهي آلية تظل إلى حد كبير غير مجربة في تعبئة المستثمرين من الأفريقيين في المهجر باعتبارهم طبقة استثمارية محددة.

47. في سياق تقلص محتمل للمساعدات الرسمية للتنموية بالمعني الصحيح فضلاً عن الضغوط التي تتعرض لها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لخفض العجز في الميزانيات، شرع البنك الدولي في مساعدة عملائه من الدول في تحديد تدابير جديدة لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد اعترف بأن القاعدة الأفريقية لموارد الأفريقيين في المهجر لم تستخدم حتى الآن بالقدر الكافي بل أن البلدان الأفريقية تفتقر حالياً إلى آلية تمكنها من أن تسخر رسمياً هذه الطاقة الاستثمارية الهائلة المحتملة في الاستثمار لصالح التنمية في القارة. ومن المقتضيات التي باتت تفرض نفسها بقوة الشروع في استقصاء طرق لسد هذه الفجوة في الأسواق والعمل على تطويرها بواسطة برامج وآليات ملائمة تكون بمثابة قاطرة يتم من خلالها تحويل مدخرات الأفريقيين في المهجر إلى استثمارات في أفريقيا. وسوف تركز الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق الأفريقي الاستثماري للأفريقيين في المهجر على توفير راسمال إنمائي للمشاريع الخاصة التي تسعى للحصول على رأس مال للتوسع أو لدخول أسواق جديدة أو لتوفير تمويل للأسهم التنموية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

48. تم إطلاق سلسلة الأنشطة التالية في يوليو – أغسطس 2011:

(أ) تكملة التقييم الأولي لفرص الأسهم الخاصة في أفريقيا. وتمثلت النتائج الرئيسية في: (1) تقييم كامل للسوق من حيث احتياجات القطاع الخاص من الأسهم في أفريقيا مع التركيز بوجه خاص على الاحتياجات من الاستثمارات المطابقة لمعايير الأسهم الخاصة؛ (2) تقييم النجاحات

والإخفاقات والتحديات الرئيسية التي تواجهها شركات الأسهم الخاصة العاملة في أفريقيا؛ (3) إنشاء قاعدة بيانات تشمل شركات الأسهم الخاصة الشهيرة التي تغطي أفريقيا لمعرفة حجم التمويل الإضافي الذي تستطيع هذه الشركات استخدامه على مدى السنوات الثلاث القادمة.

(ب) تحديد الحجم المتاح المحتمل من الأموال ومصادرها. في هذا المجال تمثلت النتائج الرئيسية في: (1) تنظيم اجتماعات مع المؤسسات المالية التي توفر منتجات استثمارية وخدمات مالية للأفريقين في المهجر (التركيز على الأفراد ذوي صافي القيمة العالية والأفراد ذوي القيمة العالية جداً) ومع المجموعات المدنية (الجمعيات، الكنائس....ألخ) في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا والشرق الأوسط مع تركيز خاص على الأفريقيين في المهجر للتحقق من وجهات نظرهم؛ (2) المستوى المحتمل لاهتمام الأفريقيين في المهجر بالاستثمار في صندوق الاستثمار الأفريقي للأفريقيين في المهجر، التمييز بين الأفريقيين في المهجر لأمد قصير (من جيل إلى ثلاثة أجيال) والأفريقيين في المهجر لأمد بعيد؛ (3) الحجم المحتمل للاستثمارات المباشرة المقدمة من خلال بنك الاستثمار الأفريقي للأفريقيين في المهجر من الأفراد ذوي صافي القيمة العالية جداً مقابل الأفراد ذوي صافي القيمة العالية الذين يستثمرون مبالغ أصغر (100000 – 500000 دولار مثلاً) من خلال صناديق التغذية؛ (4) البحث في المعايير الرئيسية للمستثمرين مت الأفريقيين في المهجر، بما في ذلك تحديد أي بلدان (البلد الأصلي فقط أم عموم البلدان الأفريقية).

(ج) تنظيم حملات التوعية والتعليم حول مفهوم الصندوق الأفريقي الاستثماري للأفريقيين في المهجر. وبالإضافة إلى دورها المفيد والمؤثر على صعيد أنشطة التوعية والتسويق والتعزيز، ، سوف تكون مفوضية الاتحاد الأفريقي بمثابة القوة الدافعة لتعبئة الشركاء الرئيسيين الفاعلين نحو دعم الصندوق الأفريقي الاستثماري للأفريقيين في المهجر. وتشمل قائمة الشركاء: (1) البنك الأفريقي للتنمية لأغراض التعبئة وتوفير منح وأموال آمنة لصالح التمويل الأولي للصندوق الأفريقي الاستثماري للأفريقيين في المهجر؛ (2) الحكومات الأفريقية: يستطيع الاتحاد الأفريقي إشراك الحكومات الأفريقية الرئيسية، خاصة تلك التي يوجد بها عدد كبير من الأفريقيين في المهجر، لتوفير أموال متناغمة (قد تمثل من 5 إلى 10% من رأس المال الأولي). وقد تشمل قائمة البلدان/ السنغال، الكاميرون، نيجيريا، غانا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، جنوب أفريقيا وأخرى؛ (3) يمكن أن تشرع المجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي في بذل جهود للتمكين من استخدام الاستثمارات ذات الصلة وبنوك التنمية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مثل بنك الاستثمار والتنمية لغرب أفريقيا، كشركاء لتحديد وتوليد وإدارة قنوات الاستثمارات.

49. سوف يجري فريق العمل لصندوق الاستثمار الأفريقي للأفريقيين في المهجر تلقيناً مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والبنك الأفريقي للتنمية والمانحين الثنائيين. أضف إلى ذلك، أن المنظمات الرئيسية للأفريقيين في المهجر سوف تشارك في تنظيم سلسلة من المنتديات البلدية مع الأفريقيين في المهجر القدامي والجدد والذين يشغلون مواقع استراتيجية في أمريكا الشمالية وأوروبا.

50. **النشاط 9: إعداد التقارير السنوية والمؤتمرات والاجتماعات الخاصة بصانعي السياسات.**

(أ) *التقارير السنوية:* أعد فريق العمل هذا التقرير السنوي لإحاطة مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية وشركاء آخرين علماً بما تم إحرازه من تقدم في تحقيق الأهداف التنموية للمشروع والأنشطة المحددة التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع. وسوف يتم إعداد تقرير مماثل في العام القادم حول الفترة الممتدةمن يوليو 2011 إلى يونيو 2012.

(ب) *المؤتمرات:* ركز فريق العمل على تنظيم منتدى بلدي في موريشيوس حول "الارتقاء بمستوى التحويلات من أجل التنمية". والآن تقرر عقد هذا المنتدى خلال الربع الأول من عام 2012. كما عمل الفريق على تسهيل ودعم المنتدى الاستشاري المنعقد في أديس أبابا يومي 7 و8 يوليو 2011. كان الهدف الرئيسي لهذا المنتدى دعوة ممثلين رفيعي المستوى لمناقشة المسائل الخاصة بالسياسات فيما يتعلق بالتحويلات وصياغة توصيات تفضي إلى خطة عمل واضحة لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات وتقاسم التجارب وتعزيز المعارف بشأن السياسات والأطر التنظيمية لقطاع التحويلات. وتمثلت النتيجة الرئيسية التي اسفر عنها الحدث في مجموعة من التوصيات المحددة تتعلق بإنشاء المعهد، مثل الهيكل التنظيمي الشامل للمعهد، مكان المعهد، وظائفه، دور المعهد وتمويله وكذلك بناء قدرات السلطات المختصة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

51. **النشاط 10: إدارة المشروع.** تم التركيز في السنة الماضية على بناء شراكات مع الموضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الأفريقي للتنمية من خلال التحضير لاجتماعات لجنة التوجيه والمشاركة فيها وقيادة عمل اللجنة الفنية. كما تتطلب إدارة المشروع مهلة زمنية لإدارة الشراكات الداخلية للبنك الدولي ولإدارة الصندوق الائتماني. وعلى نحو أكثر تحديداً، كرس رئيس فريق العمل وأعضاؤه وقتاً لتسهيل مشاورات مفوضية الاتحاد الأفريقي عبر الإنترنت، الربط الشبكي، (من خلال إبرام عقد مع شركة استراتيجية إثيوبية للإلام الاجتماعي، منتجات مانجو)، وأجريت مشاورات عبر الإنترنت مع الممارسين الإنمائيين، للتحضير لمنتدى يوليو وتمت الاستعانة بخبراء استراتيجيين في الإدارة للعمل في عدة أنشطة في

إطار المشروع. ولم يتحمل المشروع مباشرة إلا بقدر قليل من تكلفة هؤلاء العاملين المؤقتين بينما تحملت ميزانية البنك الدولي بالجزء المتبقى مساهمة منه في المشروع.

د. التقدم المحرز على مستوى النتائج

النتائج المباشرة

52. **النتيجة المباشرة 1: تسهيل إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات:** إن العديد من الأنشطة التي تمت فعلاً كان لها، أو سيكون لها، نتائج مباشرة على إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتشمل هذه الأنشطة: (1) التقرير حول أفضل الممارسات ودور المعهد الأفريقي للتحويلات وهيكله المؤسسي وأنشطته الممكنة؛ (2) جلستين من المناقشات من خلال الربط الشبكب (الإنترنت) مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مرسلي التحويلات ومتلقوها، العاملون في تحويل الأموال، البنوك والقطاع الخاص؛ (3) المنتدى التشاوري المنعقد في أديس أبابا يومي 7 و8 يوليو 2011. ولقد تحققت هذه الأنشطة أيضاً في سياق البرنامج الأفريقي للأفريقين في المهجر وعلاقاته وتفاعلاته مع 25 دولة أفريقية عضو في الاتحاد الأفريقي. ويجدر التنويه بأن موضوع التحويلات وأهمية الارتقاء بها وتعظيمها من أجل التنمية مثل محور جميع هذه المناقشات التي شارك فيها البنك الدولي/ البرنامج الأفريقي للأفريقيين في المهجر/الدول الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبقدر ما تقترن ما تقترن به هذه المناقشات من فائدة وجدوى في تقاسم المعلومات حول المعهد الأفريقي للتحويلات وبقدر ما هي مؤشر على دعم البنك الدولي والشركاء الإنمائيين للمعهد الأفريقي للتحويلات، فإنها تشكل جزءاً حيوياً من إسهام البنك الدولي في تسهيل إنشاء مفوضية الاتحاد الأفريقي للمعهد الأفريقي للتحويلات.

53. **النتيجة المباشرة 2: عدد منتقاه من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المتلقية للتحويلات يتم فيها تعظيم تأثير التحويلاتمن خلال تطبيق السياسات الملائمة.** حقق المشروع عدة خطوات نحو مساعدة الدول الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تعظيم تأثير التحويلات. وفي مجال تقاسم المعلومات، من الممكن، بل من الضروري، أن تستخدم بعض البلدان الدراسات حول أفضل الممارسات وكذلك كتالوج الدراسات. والثابت أن إيفاد بعثات التقييم حول المبادئ العامة إلى البلدان وتوفير المساعدة الفنية لهذه الأخيرة لتمكينها من صياغة توصيات بشأن هذه التقييمات، إنما سيكون له تأثيره الإيجابي على تطبيق السياسات الملائمة الخاصة بالتحويلات. ويقتضي الأمر التعجيل بهذا البرنامج عبر عدد أكبر من البلدان لكي يثمر عن تأثير كبير

وملومس. ولا جدال في أن ورشة العمل التدريبية الرائدة التي نظمها الاتحاد العالمي للبريد لها وزنها وأهميتها ولكن لا بد من توسعة نطاقها أو تكرارها لكي يكون لها بالفعل مردود تنموي مباشر.

54. **النتيجة المباشرة 3: تحسين نشر البيانات الخاصة برسوك التحويلات التي يتم تحصيلها في الممرات الرئيسية وخفض تكاليف عمليات التحويلات في عدد منتقى من البلدان.** لقد تم إحراز تقدم كبير على هذا المسار بفضل تنفيذ قاعدة بيانات لأسعار التحويلات والتي تعد صلب هذه النتيجة المباشرة. والواقع أن إنشاء قاعدة بيانات تعالج لمسألة الوصول إلى المعلومات حول رسوم التحويلات، والتي تفتقر غالباً إلى الشفافية بالنسبة للمرسلين. وقد كان لهذ الإنجاز تأثيره المباشر على خفض التكلفة.

المساهمات غير المباشرة في المشروع

55. **تحسين الوصول المالي والمنتجات/الخدمات البنكية لصالح مرسلي التحويلات والمتلقين لها:** تعد ورشة العمل التدريبية للعاملين في البريد المنعقدة في داكار من 21 إلى 23 يونيو 2011 بمثابة الخطوة الأولى في عملية تهدف إلى تحسين مستوى الوصول إلى خدمات تسليم الحوالات والخدمات المالية الأخرى التي تفيد مرسلي التحويلات والمتلقين لها. بيد، أن الأمر يتطلب تنظيم المزيد من ورش العمل التدريبية، بما في ذلك العمل مع الفاعلين الرئيسيين وصانعي السياسات في في قطاعية المالية والبنوك في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. كما يجدر بالبنك الدولي نقل خبراته العظيمة إلى هذه القطاعات بما يفسخ المجال أمام تعاون طويل الأمد مع البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية والمجموعات المؤثرة الأخرى بغية تحقيق النتائج المنشودة.

56. **نظم التعديل المحققة لتوازن بين منع المخالفات المالية وتسهيل تدفقات التحويلات من عبر القنوات رسمية القائمة:** *لم ينفذ أي نشاط للمشروع من الممكن أن يفضي إلى هذه النتيجة.* بيد، أنه في تقريري التقييم للمبادئ العامة الخاصين بتنزانيا وملاوي، تم صياغة مجموعة واضحة من التوصيات لإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية وتحقيق الإصلاحات الملائمة. وقد أحيطت الدولتان علماً بأن المساعدة الفنية ستكون متاحة للمعاونة في تنفيذ الإصلاحات المقترحة ودعمها.

57. **تنفيذ مدونة السوك الطوعية لتقديم قيمة منصفة للتحويلات؛ إعداد نظم وأدوات جديدة من أجل الأفريقيين في المهجر.** *لم يتحقق أن نشاط للمشروع من شأنه أن يقود إلى هذه النتيجة.* وتجدر الإشارة إلى أن بعثتي التقييم للمبادئ العامة اللتين تم إيفادهما إلى تنزانيا وملاوي أعدتا توصيات حول اعتماد مدونات سلوك خاصة بموردي خدمات التحويلات تم تضمنيها في التقريرين السريين

اللذين تقدمتا بهما إلى حكومتيهما. وابلغت الحكومتان بأن المساعدة الفنية الرامية إلى مؤازرة ودعم الجهود لتنفيذ هذه التوصيات سوف يتم توفيرها في إطار المشروع.

58. **السندات الصادرة للأفريقيين في المهجر والتحويلات المؤمنة للوصول إلى الاتمان/القروض من الأسواق المالية العالمية. لم ينفذ أي نشاط للمشروع من شأنه أن يفضي إلى هذه النتيجة.**

59. **إنشاء صندوق للاستثمار قائم على التحويلات وتمكين اصحاب المصلحة، من بين جملة عناصر أخرى، من الوصول إليه.** في هذا الخصوص، مارس فريق العمل مهمته في إطار من التعاون الوثيق مع الشركة الدولية للتمويل بشأن جدوى إنشاء صندوق للاستثمار قائم على التحويلات. وتبين الفقرات 46 – 49 تفاصيل هذا النشاط. وهنا نكون بصدد الخطوة الأولى نحو الإسهام في إنشاء هذا الصندوق.

هـ. التقدم المحرز في تنفيذ صندوق الائتمان

60. فيما يتعلق بتنفيذ الصندوق، يعد المشروع متأخراً عما هو محدد في الجدولالزمني للتنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع أطلق قبل ستة أشهر من توقيع الاتفاق الإداري بين البنك الجولي والمفوضية الأوروبية. ولقد كانت مهلة الستة أشهر هذه لازمة لضمان الملكية الكاملة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. وقد حدد كموعد نهائي لاستكمال المشروع أبريل 2012. ومن المقرر التقدم بطلب لتمديد هذا التاريخ إلى ديسمبر 2012. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأنشطة التي تم إطلاقها خلال الأشهر الستة الماضية مع الدول الآعضاء في الاتحاد الأفريقي صممت باعتبارها أنشطة رائدة يتعين تكرارها على نطاق أوسع خلال العام القادم.

و. مجالات التركيز لاستكمال المشروع: أبريل 2012

61. هناك ثلاثة مجالات واسعة يتم التركيز عليها خلال الفترة من يوليو 2011 إلى أبريل 2012 تاريخ الإقفال لصندوق الائتمان: (أ) توصيات صادرة عن المنتدى التشاوري لمفوضية الاتحاد الأفريقي المنعقد يومي 7 و8 يوليو 2011؛ (ب) تكرار الأنشطة الرائدة التي أطلقت عان 2011 والتي تم التعهد بالتزامات مالية بشأنها؛ (ج) الأنشطة المدرجة حالياً في وصف المشروع ولكن لم يشرع بعد في تنفيذ أي أعمال تتصل بها.

62. التوصيات الصادرة عن المنتدى التشاوري لمفوضية الاتحاد الأفريقي: تتسق جميع الأنشطة المخططة مع هدف تسهيل إنشاء مفوضية الاتحاد الأفريقي للمعهد الألإريقي للتحويلات. ومن المخطط له تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) إعداد التقرير النهائي حول دور المعهد الأفريقي للتحويلات وهيكله التنظيمي وأنشطته.

(2) مناقشات عبر شبكة الإنترنيت. سوف تعد الشركة الاستشارية تقريراً نهائياً يتم ترجمته وتوزيعه على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تاريخ سابق على انعقاد الاجتماع الوزاري في أبريل 2012.

(3) مساندة أمانة المعهد الأفريقي للتحويلات في التحضير لاجتماع لجنة التوجيه والاجتماع الوزاري في أبريل 2012.

(4) توصيات أخرى قابلة للتطبيق في حدود الجدول الزمي الضيق المتاح.

63. تكرار الأنشطة الرائدة المنفذة عام 2011. من المقرر تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) ورش عمل ينظمها الاتحاد العالمي للبريد للعاملين في مجال البريد: تحسين جودة ورش العمل هذه استناداً إلى التعذية الراجعة من الأمشطة الرائدة التي نفذت في داكار، السنغال، والتي لها مردود عبر القارة. وقد تم التخطيط حالياً لعقد ورش عمل في خمسة (5) بلدان أخرى هي: غانا، ليبريا، نيجيريا، تنزانيا وأوغندا.

(2) سوف تجرى، بالاشتراك مع الاتحاد العالمي للبريد والفاعلين في مجال البريد، تقييمات لدرجة المخاطرة لإرشاد العاملين في البريد بشأن كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بتقديم خدمات التحويلات. وسوف يشمل هذا النشاط خمسة (5) بلدان: الجابون، غانا، كينيا، ليبريا ونيجيريا.

(3) تنفيذ المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية. بالإضافة إلى الأنشطة الرائدة التي نفذت في تنزانيا وملاوي، سوف يتم توسيع البرنامج بحيث يشمل خمسة 05) بلدان غضافية: بنين، غثيوبيا، ليبريا، موزمبيق وسيراليون.

(4) كتالج الدراسات حول التحويلات. يتعلق الأمر هنا بوثيقة حيوية من المقرر تحديثها خلال العام القادم. كما سيتم ترجمتها إلى اللغات الثلاث الرسمية للاتحاد الأفريقي (الفرنسية، العربية والبرتغالية).

(5) تم إطلاق قاعدة البيانات الأفريقية لأسعار التحويلات، وعلامتها المميزة "غرسل أموال إلى أفريقيا". ووفقاً للخطة يتم تحديث البيانات بصفة شهريةإلى حين الانتهاء من المشروع في يونيو 2012.

64. *الأنشطة المدرجة في وصف المشروع ولكن لم يشرع بعد في تنفيذها.* من المخطط له تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) توفير المساعدةالفنية للمؤسسات الحكومية لتمكينها من إعداد الأطر التنظيمية اللازمة.

(2) إجراء بحوث في السياسات ونسج حوار وتقاسم المعلومات حول كيفية مساهمة التحويلات في تنمية البلدان الأفريقية.

(3) إقانة شراكات بين البنوك المركزية الأفريقية وموردي خدمات التحويلات والوكالات غير البنكية ذات الصلة بهدف تحسين الوصول المالي.

(4) نشر البيانات ونتائج البحوث.

65. سوف يعتمد فريق عمل البنك الدولي على شركائه الداخليين والحارجيين في المساعدة على تنفيذ هذا الجدول الزمني الطموح. كما سيستعين البنك الدولي ببمعهد سياسات الهجرة، مركز علمي مقره واشنطن يركز نشاطه على الهجرة وسياسات التحويلات. ومع الأخذ في الاعتبار أفضل النوايا والرغبات، إلا أننا هنا إزا جدول زمني للتنفيذ طموح نظراً للمساحة الزمنية الضيقة التي لا تتجاوز 10 أشهر (حتى أبريل 2012) وكذلك حجم الموارد المالية المتاحة في إطار صندوق الائتمان. وهو ما يستلزم مناقشة استراتيجية جوهرية داخل لجنة التوجيه وقد يتم عقد اجتماع في سبتمبر 2011.

ز, اعتبارات بعد استكمال المشروع

66. هناك عدد من الاتجاهات للمشروع حتى بعد الانتهاء من تنفيذه؛ إذ بسبب التأخير لمدة ستة اشهر في بدء أنشطة المشروع، يكون من المنشود تمديد تاريخ استكمال المشروع إلى ديسمبر 2012. وتشير المفوضية الأوروبية ومعها البنك الدولي والشركاء إلى:

(1) بينما من المخطط حالياً أن تعتمد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات خلال اجتماع وزاري يتم عقده في أبريل 2012، فإن الأمور لا تزال في بدايتها. والأمر يقتضي عملية تأهيل كاملة لتحقيق المزيد على صعيد بناء قدرات المعهد الأفريقي للتحويلات لتمكينه من إجادة أداء وظائفه. ويمكن بدء جزء من هذا العمل بمساندة ودعم الأمانة حديثة العهد ولكم لا بد من بذل جهد أكبر ومستدام يستمر إلى ما بعد ديسمبر 2012.

(2) وبالقدر نفسه من الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية، يجب ضمان استمرارية العمل الذي بدأ في إطار المشروع في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ولا جدال في أن هذه الأنشطة القطرية المحددة تحتاج إلى دعم محدد المواصفات يتلاءم مع الاحتياجات، وهي ذات أهمية اساسية بالنسبة للدور المتوقع أن يضطلع به المعهد الأفريقي للتحويلات (في مفوضية الاتحاد الأفريقي) في القارة. ووفق تعبير آخر، يجب أن يأتي دعم المعهد الأفريقي للتحويلات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي أن تكون في وضع يسمح لها بتوفير راس المال البشري والمالي للمعهد الأفريقي للتحويلات.

(3) يعد زيادة حجم التحويلات من أجل التنمية هدفاً رئيسياً. ومن المسلم به أن العمل المبذول بشأن المعهد الأفريقي للتحويلات وصندوق الاستثمار للأفريقيين في المهجر المقترح هو عمل شديد الأهمية، ولكن لا بد من صياغة افتراضات بشأن ما يريد الأفريقيون في المهجر رؤيته وعمله بواسطة تحويلاتهم. بداية، قد يكون الكثيرون من مرسلي التحويلات أمثر اهتماماً بالاحتياجات الاستهلاكية الفورية لأسرهم ومجتمعاتهم عنه بالنسبة للهد فالأوسع للتنمية القطيرية. والثابت أن المشاورات عبر شبكة الإنترنت تعد بداية جيدة ومجدية للتعرف على وجهات نظر مرسلي التحويلات ومتلقيها، ولكن الأمر يستلزم بذل جهد أكبر للتغلغل إلى داخل مجتمعات المهاجرين الأفريقيين عبر أوروبا وأمريكا الشمالية والخليج واستراليا، وصولاً إلى فهم أفضل لرغباتهم بشأن مجالات توظيف أموالهم (التحويلات والمدخرات)، حالة عدم توجهها مباشرة إلى أسرهم. والواقع أن هذا العمل مع الأفريقيين في المهجر، أي عبر 54 بلداً أفريقياً، بخصوص التحويلات يحتاج إلى دعم، حتى لو كان فقط من أجل التصدي للنطاق القائم للحديث، والذي غالباً ما يخص حصرياً الحكومات والمؤسسات الحكومية، حول أموال ليست ملكاً لها.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2012

Report of the Commission on preparatory project for the establishment of an African institute for remittances (Air)

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4726

Downloaded from African Union Common Repository